

الرسالة الثانية :

شَرْحُ الصِّدْرِ

فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب السماوات السبع ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والقرآن، لا إله إلا هو الأول فليس قبله شيء، والآخر فليس بعده شيء، والظاهر فليس فوقه شيء، والباطن فليس دونه شيء، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد: فهذه هي الطبعة الثانية لرسالتي: «شَرْحُ الصَّدْرِ فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ» وهي المسألة التي تسمى في كتب العقائد، بـ(تسلسل الحوادث) أو (إثبات حوادث لا أول لها) وهي من الأصول التي غلط فيها متأولة الصفات. ولتوضيح هذه المسألة، يجب أن يعلم بأن الطريق إلى معرفة ما جاء به رسول الله ﷺ أن تعرف ألفاظه الصحيحة، وما فسر بها الذين تلقوا عنه اللفظ والمعنى، ولغتهم التي كانوا يتخاطبون بها، ويُعرف بعدها ما حدث من العبارات وتغير من الاصطلاحات، فإذا عُلِمَ ذلك فإن لفظ «التسلسل» لفظ مجمل يراد به: إما التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات، بأن يكون للفاعل فاعلٌ، وللفاعل فاعلٌ، إلى ما لا بداية، وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء، والنبي ﷺ علم أن وسواس التسلسل في الفاعلين يقع في النفوس، وأنه معلوم الفساد

بالضرورة، فأمر من وجد من ذلك شيئاً أن يقول: آمنت بالله، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ وليسعتد بالله من الشيطان ولينته؛ فأرشدنا إلى الإيمان الذي فيه حفظ الدين ودفع المعارض بالانتهااء، وأمرنا بالاستعاذة التي فيها اللجأ إلى الله من وساوس الشيطان الباطلة.

وإما أن يراد التسلسل في الآثار، بأن يكون الحادث الثاني موقوفاً على حادثٍ قبله، وذلك الحادث موقوفاً على حادث قبل ذلك، وهلم جرّاً، وهذا هو محل النزاع بين الطوائف، وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة المهمة، وبينها بياناً شافياً^(١).

والأقوال في التسلسل في الآثار أربعة:

- ١- منعه في الماضي والمستقبل، وهذا قول جهم والعلاف، وحجة هؤلاء: أنه إذا كان ممتنعاً في الماضي فيجب أن يكون ممتنعاً في المستقبل.
- ٢- منعه في الماضي وحدوثه في المستقبل، وهذا قول أكثر أهل الكلام.
- ٣- جوازه في الماضي والمستقبل فيما هو مفتقر إلى غيره كالفلك، وهذا قول الفلاسفة، ابن سينا وأتباعه، وأرسطو وأتباعه.

(١) مجموع الفتاوى (٢١٠/١٨ - ٢٤٤)، درء تعارض العقل والنقل (٢٩٣/٤).

٤- حدوثه في الماضي والمستقبل، لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب **عَزَّوَجَلَّ**، وهذا قول أهل السنة والحديث، القائلين: بأن الله متصف بصفات الكمال، وأن جميع هذه الصفات لازمة له أزلاً وأبداً، فلم يزل متكلماً إذا شاء، فعلاً لما شاء.

وما في هذه الرسالة شرح لاعتقاد السلف في هذه المسألة المهمة، مع توضيح ما اشتبه من ألفاظ الحديث وردّه إلى المحكم منها، وقد امتازت هذه الطبعة بزيادات مهمة، ونُقُولٍ عن بعض الأئمة، أسأل الله أن يتقبلها مني وينفع بها إخواني المسلمين.

وكتبه:

منصور بن عبد العزيز السماري

في ٢١/٢/١٤٢٢هـ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، فلقد تركنا رسول الله ﷺ، على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فترك فينا ما إن تمسكنا به فلن نضل بعده: كتاب الله وسنته، فلم يترك خيرًا إلا ودلنا عليه، ولا شرًا إلا وحذرنا منه، فبلغ البلاغ المبين في جميع أمور الدين الظاهرة والباطنة، العملية والعلمية، الأحكام والعقائد، حتى تبين الرشد من الغي، والهدى من الضلال، والحلال من الحرام، والمعروف من المنكر، والحق من الباطل، وطريق الجنة من طريق النار، فليس لأحد أن يعدل عما جاء به الرسول ﷺ، بل على الناس أجمعين أن يتبعوه ويسلموا لحكمه، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ﴿٦٥﴾ [النساء].

فهذه جمل جمعتها، وفوائد انتخبتها في شرح حديث سؤال أهل اليمن عن أول هذا الأمر، وسميتها «شَرْحُ الصَّدْرِ فِي السُّؤَالِ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ».

وقد بذلت وسعي في جمع ألفاظ الحديث، والكلام على عِلَلِهِ واختلاف ألفاظه، بعد تخريجه من كتب الحديث، ثم بيان المعنى الذي دل عليه، وخطأ من تأوله على غير تأويله، وحلّ مشكله برّد متشابهه إلى محكمه، وذكر ما في السنة من شواهد.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به وينفع من قرأه، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب وإليك.

وكتب:

منصور بن عبد العزيز السماري

في المدينة المنورة

في شهر ربيع الأول سنة ١٤١٦ للهجرة

الفصل الأول:**أحاديث في بدء الخلق**

ورد في صحيح الإمام البخاري **رَحِمَهُ اللَّهُ** في كتاب: (التوحيد والرد على الجهمية) باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْرَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قَالُوا: بَشَرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ»، قَالُوا: قَبِلْنَا، حِثْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ، قَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ».

ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَدْرِكُ نَاقَتَكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَاَنْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوَدِدْتُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ ^(١).

(١) الفتح (٤٠٣/١٣)، ورواه ابن منده بسنده إلى أبي حمزة السكري في كتاب

التوحيد (٨٣/١) (ح ٩)

وقال في كتاب (بدء الخلق) في الباب الأول منه:
 حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،
 فذكره بنحو حديث أبي حمزة السكري، ولكن قال فيه: «كَانَ اللَّهُ
 وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ
 شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»^(١).

فرواه بمثل رواية أبي حمزة السكري، عن الأعمش: شيبان بن
 عبد الرحمن^(٢)، وكذلك محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ولكن
 بلفظ: «كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ...»^(٣).
 ورواه بمثل رواية حفص بن غياث، عن الأعمش: أبو إسحاق

(١) الفتح (٢٨٦/٦) (ح ٣١٩١)، ورواه يعقوب البسوي عن شيخ البخاري في
 المعرفة والتاريخ (١٩٥/٣)، ثم البيهقي في سننه الكبرى (٢/٩ - ٣) كتاب
 السير، وفي الاعتقاد له (ص ٥٥) باب ذكر صفة الفعل.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه: الإحسان (١١/١٤) (ح ٦١٤٢)، وابن منده في
 التوحيد (٨٥/١) (ح ١٠)، (١٨٥/٣) (ح ٦٣٦)، والبيهقي في الكبرى (٢/٩) مبتدأ
 الخلق.

(٣) رواه أحمد في مسنده (٤٣١/٤ - ٤٣٢) ثم أبو نعيم في الحلية (٢١٦/٢)، ورواه
 الفريابي في القدر (ح ٨٣)، وابن جرير في تاريخه (٣٨/١)، والطحاوي في
 مشكل الآثار (٢٩٩/١٤) (ح ٥٦٢٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٥٧١/٢) (ح ٢٠٧)،
 والبيهقي في الصفات (٥٦٣/١) (ح ٤٨٩).

الفزاري ^(١)، وكذلك أبو عبيدة بن معن ^(٢)، وأبو بكر بن عياش ^(٣)، ومحمد بن عبيد ^(٤)، ورواه أبو عوانة الوضاح الإشكري عن الأعمش بلفظ: «كَانَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» ^(٥)، ورواه خالد بن الحارث ^(٦)، والنضر بن شميل ^(٧)، عن المسعودي، عن جامع بن شداد بمثل رواية أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن جامع ^(٨).

(١) رواه عثمان الدارمي في رده على الجهمية (ص ٢٨) (ح ٤٠)، وفي نقضه على المريسي (ح ١٠٥)، والفريابي في القدر (ح ٨٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٠١ - ٣٠٠/١٤) (ح ٥٦٣)، والآجري في الشريعة (١٧٦ - ١٧٧)، والطبراني في الكبير (٢٠٤/١٨ - ٢٠٥) (ح ٥٠٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢٥٩/٨ - ٢٦٠) وابن منده في التوحيد (٨٢/١) (ح ٨)، (١٨٥/٣) (ح ٦٣٦)، والبيهقي في الصفات (٢٣٤/٢) (ح ٨٠٠)، وفي الاعتقاد (ص ٥٥).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٧/١٤)، (ح ٦١٤٠).

(٣) رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ص ٥١) (ح ١)، ثم الطبراني في الكبير (٢٠٣/١٨) (ح ٤٩٧).

(٤) رواه ابن أبي عاصم في الأوائل (ح ١٥٧).

(٥) رواه الفريابي في القدر (ح ٨٤).

(٦) رواه النسائي في الكبرى (٣٦٣/٦) (ح ١١٤٤٠) كتاب التفسير (سورة هود).

(٧) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/١٢) وفي تاريخه (٣٨/١).

(٨) اختلفت الروايات عن المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن

وبهذا يُعلم أن الحديث رُوِيَ بِالْفَافِ متعددة، والمجلس كان واحدًا، وسؤال أهل اليمن وجوابه رَحِمَهُمُ اللَّهُ، كان في ذلك المجلس، وعمران رَحِمَهُمُ اللَّهُ الذي روى الحديث لم يبق حتى ينقضي المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ

مسعود، وذلك بسبب اختلاطه، وخلاصة قول أهل العلم فيه أنه ثقة اختلط بآخره، وإن سماع من سمع منه قديمًا صحيح، والقديم هنا هو: من سمع منه بالكوفة أو البصرة أو في قدومه بغداد، أو سمع منه في زمان أبي جعفر المنصور، وقد ذكروا فيمن سمع منه قديمًا: خالد بن الحارث، والنضر بن شميل، وفيمن سمع منه بعد اختلاطه: يزيد بن هارون.

انظر: الكواكب النيرات (ص ٢٨٢ - ٢٩٨).

والحديث رواه يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن جامع بن شداد، عن ابن بريدة الأسلمي عن بريدة بن حصيب الأسلمي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أخرج هذه الطريق أيضًا أبو الشيخ في العظمة (٥٧٧/٢ - ٥٧٨) (ح ٢١١).

ورواه روح بن عبادة، عن المسعودي، عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن بريدة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أخرج هذه الطريق ابن خزيمة في التوحيد (٨٨٤/٢) (ح ٥٩٣)، والحاكم في المستدرک (٣٤١/٢) كتاب التفسير (سورة هود).

وهذا الاختلاف سببه اختلاط المسعودي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، والصواب ما رواه خالد بن الحارث والنضر بن شميل، عن المسعودي، عن جامع، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فخالد والنضر روى عن المسعودي قبل اختلاطه، وروايتهم عن المسعودي عن جامع وافقت رواية الأعمش وغيره عن جامع.

الرسول ﷺ، فدل ذلك على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والباقي روي بالمعنى، فكأن أشبه الألفاظ بقول رسول الله ﷺ، قوله: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» لما ثبت عن رسول الله ﷺ، أنه كان يقول إذا أوى إلى فراشه: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ»^(١).

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥١/١٠) (ح ٩٣٦٢)، وأحمد في المسند (٣٨١/٢)، ٤٠٤، ٥٣٦، والبخاري في الأدب المفرد (٦١٩/٢) (ح ١٢١٢)، ومسلم في صحيحه (٢٠٨٤/٤) (ح ٢٧١٣)، وأبو داود في سننه (٣٠١/٥) (ح ٥٠٥١)، وابن ماجه في سننه (١٢٧٤/٢ - ١٢٧٥) (ح ٣٨٧٣)، والترمذي في جامعه (٤٧٢/٥) (ح ٣٤٠٠) وقال: حسن صحيح، والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (١٩٧/٦) (ح ١٠٦٢٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢٦٦/١ - ٢٦٨) (ح ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٣٣٤/١٢) (ح ٧١٥)، وابن منده في التوحيد (٨٣، ٥٧/٢) (ح ٢٠٠، ٢٢٤) وفي (٢٦٨/٣ - ٢٦٩) (ح ٨٣٠، ٨٢٩، ٨٢٨)، والبيهقي في الصفات (٣٨/١) (ح ١٢).

من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

ورواه مسلم في صحيحه، والترمذي في جامعه (٥١٨/٥) (ح ٣٤٨١) وقال: حسن غريب، وفي علة الكبير (٩١٥/٢) باب (٤٠٩)، وابن خزيمة في التوحيد

(٢٦٥ - ٢٦٦) (ح ١٦٧)، وابن منده في التوحيد (٢ - ٨٢) (ح ٢٢٣)، والبيهقي في الصفات (٩٨/١) (ح ٥٣)، والخطيب في تاريخه (٩٨/٦ - ٩٩)، وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (ص ٥٧ - ٦٠) (ح ١٥) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتت فاطمة النبي ﷺ تسأله خادماً، فقال لها: «قُولِي: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ...» بمثل حديث سهيل عن أبيه.

قلت: هذه الزيادة مشكلة، إذ المحفوظ في جواب النبي ﷺ لها ولعلي رضي الله عنهما بعد مجيئها وسؤالها الخادم، أنه علمهما التسبيح ثلاثاً وثلاثين والتحميد ثلاثاً وثلاثين والتكبير أربعاً وثلاثين، وذلك مروى في (الصحيحين) من حديث علي رضي الله عنه من طرق، ومن حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم وغيره، ومجيء فاطمة رضي الله عنها تسأل خادماً إنما كان مرة واحدة كما هو ظاهر، ولعل هذا هو الذي جعل البخاري يعلل هذه الرواية باختلاف الرواة على الأعمش، فاعتد بمخالفة قائد الأعمش عبيد الله بن سعد أبي مسلم - مع ضعفه - لمن هو أوثق منه، كما في علل الترمذي الكبير، وأعلها أيضاً الدارقطني في علله (٢٠٩/١٠) س (١٩٨٠).

ورواه النسائي في الكبرى (١٩٧/٦) (ح ١٠٦٢٥)، وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٤٦ - ٣٧٤) (ح ٧٤٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢١٠/٨) (ح ٤٧٧٤)، من طريقين عن الشعبي عن عائشة رضي الله عنها وظاهر طريق النسائي الصحة، فهو يرويه عن محمد بن قدامة بن أعين، عن جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه كما هو المحفوظ، فقد رواه عن سهيل بهذا الإسناد وهيب وحماد بن سلمة وعبد العزيز المختار، وخالد الطحان، وإسماعيل بن أبي عياش، وقد يكون الحديث محفوظاً عند جرير من الطريقين، والله أعلم.

وهذا الحديث مفسر لقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وكذلك حديث عمران رضي الله عنه فيه تفسير لقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ لأن أهل اليمن سألوا عن أول هذا الأمر، فأوضح لهم النبي ﷺ، أولية الله المطلقة التي ليس لها بداية، قبل أن يشرع في الإجابة عن بداية خلق هذا العالم الذي سألوا عن أوله، فكلا الحديثين قد فسر قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ فلزم التشابه بين التفسيرين، وأقرب الألفاظ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أولى بالترجيح،

ورواه الطبراني في الكبير (٣١٦/٢٣ - ٣١٧، ٣٥٢) (ح ٧١٧، ٨٢٥)، وفي الدعاء له (١٤٣٦/٣ - ١٤٣٧، ١٤٦٥) (ح ١٣٥٦، ١٤٢٢)، والبيهقي في الصفات (٣٩/١) (ح ١٣) وعلقه البخاري في التاريخ (٤٧٩/٦) من طريق سهيل بن أبي صالح عن موسى بن عقبة عن عاصم بن أبي عبيد عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ، كان يدعو بهؤلاء الكلمات: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَكَ، وَأَنْتَ الْآخِرُ لَا شَيْءَ بَعْدَكَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ نَاصِيَتُهَا بِيَدِكَ...» الحديث. ولفظه مغاير، وإنما ذكرته لمحل الشاهد منه وهو قوله: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَكَ». وعاصم هذا ذكره ابن حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره البخاري في تاريخه وذكر حديثه عن أم سلمة رضي الله عنها، قال الدارقطني في العلل (٢٢١/١٥): (ورواه يوسف بن خالد السَّمْتِي عن موسى بن عقبة عن عاصم عن شيخ كان يدخل على زينب، عن زينب بنت أم سلمة عن أمها عن النبي ﷺ. وكأن قول سهيل أشبه).

وهو قوله: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» والباقي من الألفاظ إنما رُويَ بالمعنى، فما اشتبه من معناه رُدَّ إلى هذا اللفظ الراجح.

وهذا إذا تحتم الترجيح بين الروايات، وأما مع إمكان الجمع - وهو ممكن هنا وهو الأولى فإن قوله: «كَانَ اللَّهُ» (كان) هنا تفيد الأزلية، أي ما لا بداية له، وكذلك قوله: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» معناه نفي الأزلية عن كل مخلوق بعينه، أي: لم يكن شيء غير الله ككونه، إذ كل مخلوق بعينه كان بعد أن لم يكن، فالحديث فيه تقرير التوحيد وهو من معنى (لا إله إلا الله)، ففيه نفي وإثبات، نفي الأزلية عن كل مخلوق بعينه، لأنها من صفات الربوبية، وإثباتها له سبحانه، فيكون قوله في رواية: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» تأكيد لمعنى الأزلية في قوله: «كَانَ اللَّهُ» وعلى هذا المعنى لا يوجد أي إشكال بين روايات الحديث، وتؤيده رواية أبي عوانة بلفظ: «كَانَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لا شريك له».

إذا تقرر ذلك، لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق، وأنه ليس مراد الرسول ﷺ هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده الإخبار عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر الله بذلك في كتابه في غير موضع، ويدل على هذا أن قول أهل اليمن: (جِئْنَاكَ لِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ) إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هذا العالم كان

النبي ﷺ، قد أجابهم، لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد جنس المخلوقات لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقاً، وإنما ذكر خلق السماوات والأرض، ولم يذكر خلق العرش، فعلم أنه أخبر بأول خلق هذا العالم لا بأول الخلق مطلقاً، وإخباره بخلق السماوات والأرض بعد أن كان عرشه على الماء، يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض وهذا زيادة وإيضاح، وإلا فهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب وإنما سألوه عن أول هذا الأمر، وإذا كان إنما أجابهم بهذا علم أنهم إنما سألوه عن هذا، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه ولم يجيبهم عما سألوا عنه. بل هو ﷺ منزّه عن ذلك.

وقولهم (هَذَا الْأَمْرُ) إشارة إلى حاضر موجود، ولو سألوه عن أول الخلق مطلقاً لم يشيروا إليه بـ(هَذَا) فإن ذاك لم يشاهدوه، بل لم يعلموه، فلا يشيرون إليه بـ(هَذَا) فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود.



الفصل الثاني:**بيان الغلط في تفسير هذا الحديث**

أما من قال من المتأولة أهل الكلام: أن قوله: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» أي: لم يوجد شيء معه، فهذا غلط بين، لأنه يقتضي اختلاف معنى «كَانَ» في أول الحديث - وهي الأزلية - عن معناها في آخره من غير دليل، والأصل اتحاد المعنى فيما يثبت وينفى، كما تقدم في الجمع بين الروايات.

ثم على فرض أن معنى قوله «لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ» أي: لم يوجد شيء؛ فإما أن يكون النبي ﷺ قد قال: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» فإن كان هذا هو لفظه ﷺ؛ لم يكن فيه تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق، كما تقدم في الترجيح بين الروايات.

وإما أن يكون لفظه ﷺ الذي قاله: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»؛ فإن كان كذلك، فإما أن يكون مراده: أنه حين كان لا شيء معه؛ كان عرشه على الماء، فيكون معناه: لم يكن معه شيء من هذا الأمر المسؤول عنه وهو هذا العالم المشهود، أي: كان الله وكان عرشه على الماء قبل هذا العالم المشهود، فإن كان هذا هو المراد لم يكن فيه تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق.

وإما أن يكون المراد به: كان لا شيء معه وبعد ذلك كان عرشه

على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض.
 فإن كان كذلك؛ فليس في هذا إخبار بأول ما خلقه الله مطلقاً،
 بل ليس فيه إلا أن عرشه على الماء كان بعد ذلك، وليس فيه ذكر
 خلقهما؟!، فلم يبق مراداً في الحديث على هذا المعنى إلا إخباره بخلق
 السماوات والأرض، وإذا لم يبين الحديث أول المخلوقات مطلقاً،
 ولا ذكر متى كان خلق العرش الذي أخبر أنه كان على الماء مقروناً
 بقوله: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» دل ذلك على أن النبي ﷺ
 إنما قصد الإخبار بابتداء خلق السماوات والأرض.
 فلم يبق لأهل الكلام نصٌّ أو ظاهرٌ من هذا الحديث، بل ولا حتى
 معنى ضعيف.



الفصل الثالث:**مذهب أهل الكلام في خالقية الله**

ثم هذا المعنى الذي أرادوه، وهو وصف ذاك المخلوق المعين بأنه أول الخلق مطلقاً؛ فيه تنقص للخالق **عَزَّوَجَلَّ**، بأنه لم يكن خلق شيئاً قبل خلقه لذاك المخلوق، فعطلوا الخالق سبحانه عن صفة الخالقية، فقد عطلوه عن التخليق، وهو فعله، وفعله صفته، يقول الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، فلا يجوز أن يعطل عن هذه الصفة، فهي صفة أزلية كصفاته الأخرى، بل هي من أظهر صفات الرب **عَزَّوَجَلَّ**، ولهذا وقع الإخبار بها في أول ما أنزل على الرسول ﷺ، وهو قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق].

❖ **فإن زعموا:** أن وصف ذاك المخلوق بأنه أول الخلق مطلقاً، لا يمنع من القول بأن الله قادر على أن يخلق في الأزل.

قيل لهم: هذا القول فيه إثبات القدرة فقط، وليس فيه إثبات الفعل بأنه يخلق، بل ليس فيه سوى إثبات إمكان القدرة على الخلق، إذ لم يوجد خلقٌ يحقق إثبات القدرة، وهذا يقتضي أنه كان ناقصاً غير متصف بصفة القدرة التي هي من لوازم ذاته، والتي هي من أظهر صفات الكمال، وهذا ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني؛ فإنه إذا لم يكن قادراً ثم صار قادراً؛ فلا بد من أمر جعله قادراً بعد أن لم

يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض، امتنع أن يصير قادرًا بعد أن لم يكن، بخلاف الإنسان فإنه كان غير قادر ثم جعله غيره قادرًا.

❖ **فإذا زعم جهول:** بأن وصف ذاك المخلوق أنه أول الخلق مطلقًا؛ لا يمنع من القول بأن الله يخلق في الأزل!!.

قيل له: بل يمتنع ذلك إلا إذا جعل ذاك المخلوق مقارنًا لله أزلاً، فيمتنع حينئذ أن يكون مخلوقًا لله!!، لأن الخالق لا بد أن يتقدم على مخلوقه، فإن كون الفاعل مقارنًا لمفعوله أزلاً، مخالف لصريح المعقول ولصحيح المنقول.

فإذا تقرر ذلك ثبت أن الله **عَزَّوَجَلَّ** يخلق منذ الأزل، والأزل ليس شيئًا محدودًا، بل معناه عدم الأولية، فما غاية ينتهي إليها تقدير العقل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة.

(إن حقيقة قول هؤلاء أهل الكلام هو أن الرب **عَزَّوَجَلَّ** لم يكن قادرًا ولا كان الكلام والفعل ممكنًا له، لا يفعل شيئًا ولا يتكلم بشيء، بل هو وحده موجود بلا كلامٍ يقوله ولا فعلٍ يفعله، ولم يزل كذلك مدةً لا نهاية لها، ثم إنه سبحانه تكلم وفعل من غير سبب اقتضى ذلك، وجعلوا مفعوله هو فعله؛ فلم يفرقوا بين الفعل والمفعول!!).

ولذلك أنكروا صفاته **عَزَّوَجَلَّ** ورؤيته سبحانه، وقالوا: يريد جميع المرادات بإرادة واحدة، وكل كلام تكلم به أو يتكلم به؛ إنما هو

شيء واحد لا يتعدد ولا يتبعض، وإذا رُئي سبحانه في الآخرة؛ رُئي لا بمواجهة ولا بمعاينة، ... إلى أمثال هذه الأقوال التي تخالف العقل الصريح والنقل الصحيح.

وبدعتهم هذه زعموا أنهم نصروا الإسلام وردوا على أعدائه كالفلasفة، فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا. بل كان ما ابتدعوه مما أفسدوا به حقيقة الإسلام على من اتبعهم؛ فأفسدوا عقله ودينه، واعتدوا بهذه البدعة على من نازعهم من أهل السنة، وفتحوا لعدو الإسلام بابًا إلى مقصوده، فإن الفلاسفة - أعداء الرسل - لما رأت أن هذا مبلغ علم هؤلاء، وأن هذا هو الإسلام الذي عليه هؤلاء؛ وعلموا فساد هذا؛ أظهروا قولهم بقدم العالم أو بقدم مادته، وكان ذلك مما زادهم ضلالًا في أنفسهم وتسليطًا على هؤلاء^(١).

(ويقال لهؤلاء الفلاسفة: إن العقل الصريح لا يدل على قدم شيء من العالم: لا فلك ولا غيره، وإنما يدل على أن الرب **عَزَّوَجَلَّ** لم يزل فاعلاً منذ الأزل وإلى ما لا نهاية، فإذا قُدر أنه لم يزل يخلق شيئًا بعد شيء؛ كان كل ما سواه مخلوقًا محدثًا مسبقًا بالعدم، ولم يكن من العالم شيء بعينه قديمًا، حتى الزمان إنما هو مقدار الحركة، فإن مقدار الفعل المعين يسمى زمانًا، وليس جنس الزمان هو مقدار

(١) شرح حديث النزول (ص ١٣، ٤٠) بتصرف.

حركةٍ معينة كحركة الشمس أو القمر أو الفلك، بل هو مقدار جنس الحركة، الذي هو فعل الله **عَزَّوَجَلَّ**، ولهذا قال تعالى في الحديث القدسي: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أَقْلَبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا» ^(١) والمعنى أن الدهر الذي هو الزمان، إنما هو تقلب الليل والنهار، والأمر بيد الله فهو الذي يقلبهما، والتقليب هو فعله المتعلق بمشيئته، فهو يقول: «إِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا» والقبض فعله أيضًا، والفعل صفة الفاعل، فإذا سبَّ ابن آدم الدهر الذي هو فعل الله في الليل والنهار تقلبيًا وقبضًا؛ وقع سبُّه على الفاعل كما لا يخفى، وأهل الملل متفقون على أن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ولم تكن تلك الأيام مقدار حركة هذه الشمس أو القمر، فإنهما مما خلق في تلك الأيام، إذًا تلك الأيام مقدرة بحركة أخرى، وهكذا إلى ما لا بداية، لأن أفعال الله ليس لها بداية، فهو الأول فليس شيء قبله، فليس لا ابتداء وجوده حدًّا ولا غاية.

وكذلك إذا انشقت السماء وطواها الله بيمينه، وقبض الأرض جميعًا، وقامت القيامة وقضى الله بين العباد، وأدخل أهل الجنة الجنة، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ ^(٢٦) [مريم] مع أن

(١) متفق عليه، الفتح (٥٦٥/١٠)، مسلم (ح ٢٢٤٦) والحديث بلفظ مسلم.

الشمس والقمر ثوران مكوران في النار مع من كان يعبدهما كما ثبت في الصحيح، فالبكرة والعشيّ زمان مقدّر بحركات أخرى، كما في بعض الآثار أنهم يعرفون ذلك بأنوار تظهر من جهة العرش، فهم لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريًا، وهكذا إلى ما لا نهاية، لأن أفعال الله ليس لها نهاية، فهو الآخر فليس شيء بعده، فليس لدوام بقائه سبحانه حدٌ ولا غاية ولا نهاية.

وهذا الذي تقرر إنما يناقض قول المبتدعة من أهل الملل الذين ابتدعوا الكلام المحدث، الذي ذمّه السلف والأئمة. وكان ما عُلم بالشرع من الكتاب والسنة مع صريح العقل أيضًا؛ رادًا على هؤلاء المبتدعة من أهل الكلام، ورادًا لما يقول الفلاسفة الدهرية القائلون بقدوم العالم أو بقدوم مادته^(١).



(١) شرح حديث النزول (ص ٤٤٢ - ٤٤٤) بتصرف.

الفصل الرابع :**من أقوال أئمة أهل السنة في هذه المسألة**

لقد هدى الله أهل السنة إلى الحق فيما اختلف فيه، فقالوا:
بامتناع وجود حياة بلا حركة أصلاً، فالحركة والفعل من لوازم
الحياة.

يقول الإمام البخاري **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (وَلَقَدْ بَيَّنَّ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ أَنَّ كَلَامَ
الرَّبِّ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ،
فَمَنْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ حَيٌّ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ مَيِّتٌ، وَأَنَّ أَفْعَالَ
الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، فَضَيَّقَ عَلَيْهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، وَتَوَجَّعَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِمَا
نَزَلَ بِهِ) ^(١).

ويقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (إِنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ
الْحَيِّ، وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكُ، وَمَا لَا يَتَحَرَّكُ فَهُوَ مَيِّتٌ، لَا يُوصَفُ بِحَيَاةٍ،
كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَصْنَامَ الْمَيِّتَةَ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ
دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ ٢١ ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا
يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ٢٢ [النحل]، فالله الحي القيوم القابض

(١) خلق أفعال العباد (ص ١١٧).

الْبَاسِطُ، يَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ (١).

ويقول الإمام أحمد بن حنبل **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (قد أعظمت على الله الفرية، حين زعمتم أنه لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان) (٢).

ولذلك هم يفرقون بين الفعل والفاعل والمفعول خلافاً لأهل البدع، يقول الإمام البخاري **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْفِعْلِ، فَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ الْبَشَرِ لَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ، وَقَالَتِ الْجَبَرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ اللَّهِ، وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: الْفِعْلُ وَالْمَفْعُولُ وَاحِدٌ، لَذَلِكَ قَالُوا لـ (كُنْ): مَخْلُوقٌ. وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: التَّخْلِيقُ فِعْلُ اللَّهِ، وَأَفَاعِيلُنَا مَخْلُوقَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١﴾ [الملك]، يَعْنِي: السِّرَّ وَالْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ، فَفِعْلُ اللَّهِ صِفَةُ اللَّهِ، وَالْمَفْعُولُ غَيْرُهُ مِنَ الْخَلْقِ) (٤).

وقال أيضاً: (وَكَذَلِكَ مُؤَدَّى جَمِيعِ لُغَاتِ الْخَلْقِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص ١٦٤).

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ٢٧٤).

(٣) خلق أفعال العباد (ص ١٨٨).

بَيْنَهُمْ، إِنَّمَا هُوَ الْفَاعِلُ وَالْفِعْلُ وَالْمَفْعُولُ، فَالْفِعْلُ صِفَتُهُ وَالْمَفْعُولُ غَيْرُهُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الكهف: ٥١] وَلَمْ يُرَدِّ بِخَلْقِ السَّمَاوَاتِ: السَّمَاوَاتِ نَفْسَهَا وَقَدْ مَيَّزَ فِعْلَ السَّمَاوَاتِ مِنَ السَّمَاوَاتِ (١).

وقال أيضًا: (وَأَمَّا الْفِعْلُ مِنَ الْمَفْعُولِ، فَالْفِعْلُ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُ الشَّيْءِ، وَالْمَفْعُولُ هُوَ الْحَدَثُ لِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ فَالسَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ مَفْعُولُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ بِصِفَاتِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ، فَتَخْلِيقُ السَّمَاوَاتِ فِعْلُهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُومَ سَمَاءٌ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا تُنْسَبُ السَّمَاءُ إِلَيْهِ لِحَالِ فِعْلِهِ، فَفِعْلُهُ مِنْ رُبُوبِيَّتِهِ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ والـ(كن) منه: صِفَتُهُ، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِهِ، لَذَلِكَ قَالَ: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ» (٢).

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ - في كتاب التوحيد من صحيحه -: (بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلَائِقِ وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرُهُ، فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَكَلَامِهِ، وَهُوَ الْخَالِقُ الْمُكُونُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهُوَ

(١) المصدر السابق (ص ١٨٧).

(٢) المصدر السابق (ص ١٨٦).

مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ^(١).

ويقول الإمام ابن القيم **رَحْمَةُ اللَّهِ** معلقًا على هذا التبويب للإمام البخاري **رَحْمَةُ اللَّهِ**: (وَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ مِنْ أَدَلِّ شَيْءٍ عَلَى دِقَّةِ عِلْمِهِ وَرُسُوحِهِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ فَضْلٌ فِي مَسْأَلَةِ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ وَقِيَامِ أَفْعَالِ الرَّبِّ **عَزَّوَجَلَّ** بِهِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَأَنَّ الْمَخْلُوقَ هُوَ الْمُنْفَصِلُ عَنْهُ الْكَائِنُ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَفَصَلَ النَّزَاعَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَحْسَنَ فَضْلٍ وَأَبَيَّنَهُ وَأَوْضَحَهُ؛ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى كَصِفَاتِهِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى اسْمِهِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»، وَجَعَلَهُ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ نِزَاعًا إِلَّا عَنِ الْجَهْمِيَّةِ، وَصَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ أَفْعَالَهُ وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ^(٢)).

ويقول الإمام أبو حنيفة **رَحْمَةُ اللَّهِ**: (لم يزل وَلَا يَزَالُ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ لم يحدث لَهُ صفة وَلَا اسم، لم يزل عَالِمًا بِعِلْمِهِ، وَالْعِلْمُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِّ، وَقَادِرًا بِقُدْرَتِهِ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِّ، وَمَتَكَلِّمًا بِكَلَامِهِ،

(١) صحيح البخاري (١٣٤/٩) باب: (٢٧).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٣٦١ - ٣٦٢).

وَالْكَلَامُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِّ، وَخَالِقًا بِتَخْلِيْقِهِ، وَالتَّخْلِيْقُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِّ، وَفَاعِلًا بِفِعْلِهِ، وَالْفِعْلُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِّ، وَالْفَاعِلُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْفِعْلُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِّ، وَالْمَفْعُولُ مَخْلُوقٌ، وَفَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مَخْلُوقٍ^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (المأثور عن السلف؛ هو الذي ذكره البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقاً، ولم يذكر فيه نزاعاً وكذلك ذكره البغوي وغيره أنه مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفى والصَّبْغِي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في العقيدة التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف» أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم،... وهو قول السلف قاطبة، وجماهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد، متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين،... وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام)^(٢).

فأهل السنة يقولون: بأن الله متصف بصفات الكمال، كالعلم

(١) كتاب الفقه الأكبر (ص ٢٨) من الشرح الميسر.

(٢) شرح حديث النزول (ص ٤٠١ - ٤٠٢)، والتسعينية (٤٥٦/٢ - ٤٥٨).

والإرادة، والقدرة والحياة وغيرها، وأن جميع هذه الصفات لازمة له، وكونه سبحانه متكلمًا فاعلاً من لوازم حياته، فإن الحياة مستلزمة الفعل والحركة، مع العلم بأن الحي يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته، وذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل، ويفرقون بين كون المتكلم يتكلم بشيء بعد شيء دائماً، وكون الفاعل يفعل شيئاً بعد شيء دائماً، وبين آحاد الكلام والفعل، إذ يمتنع كون الكلام المعين يتكلم به المتكلم أزلاً وأبداً، كما يمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلاً وأبداً، فلا شيء من كلامه بعينه أزلي معه، وكذلك ليس شيء من مفعولاته بعينه أزلي معه، وهو سبحانه لم يزل متكلمًا بما شاء، فعلاً لما يريد منذ الأزل، وإن لزم من ذلك أن المفعولات لا تزال تحدث شيئاً بعد شيء، فهذا من كمال فعله الذي هو صفته، وهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] وأما المفعول فكل مفعول معين، محدث مسبق بعدمه.

فإذا ظن الظان أن هذا يقتضي قِدَمَ شيء معه، كان ذلك من فساد تصوره؛ لأنه الله خالق كل شيء، وكل مخلوق معين مسبق بعدمه، فليس مع الله مخلوق معيّن أزلي، فإذا قلنا: لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق في الأزل، فإن كل مخلوق معين له ابتداء، ولا نجزم

أن يكون له انتهاء، لأن الله يكتب الخلود لما يشاء من مخلوقاته، وهذا قد تواترت النصوص من الكتاب والسُّنَّة على إثباته، وهذا فرق في أعيان المخلوقات وهو فرقٌ صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس (النوع) بـ(العين)، كما اشتبه ذلك عليهم في كلام الله، فلم يفرقوا بين كون كلامه أزلي النوع، بمعنى أن لم يزل متكلماً إذا شاء منذ الأزل، وبين الكلام المعين، وكذلك لم يفرقوا بين كون الفاعل يفعل شيئاً بعد شيء أزلاً وأبداً، وبين الفعل المعين.

فمن اهتدى في هذا الباب إلى الفرق بين (النوع) و(العين) ^(١)، تبين له فصل الخطأ من الصواب في مسألة الأفعال والكلام.



(١) التفريق بين (النوع) و(العين) أصلٌ عظيم في هذه المسألة وفي باب الأسماء والأحكام؛ في مسألة التكفير، والتبديع، والتفسيق، واللعن، وغيرها، وقد ضلت طوائف من أهل البدع بسبب غلطهم في هذا الأصل. والله المستعان.

اعتراض وجواب

❖ **اعتراض:** بعض جهال أهل الكلام فقال: (جنس المخلوقات هي غير الله، فإذا كان وجودها أكمل لله؛ فمعنى هذا أن الله تعالى يكمل بغيره من مخلوقاته، ويلزم من ذلك أن الله تعالى محتاج إلى مخلوقاته لوجوب الكمال له).

والجواب: أن هذا القول يدل على جهل قائله بصفات الله **عَزَّوَجَلَّ**، فالله يخلق ما يشاء ويختار لم يزل فعلاً منذ الأزل، فحدوث المخلوقات شيئاً بعد شيء منذ الأزل، هو دليل على فعل الله وهو التخليق، فالله **عَزَّوَجَلَّ** كامل بفعله الذي هو صفته، وصفاته أزلية، ولو شاء لأوجد خلقاً آخر غير هذا الخلق، فليس الله محتاجاً إلى مخلوق بعينه، ولكن المخلوق يتكون بفعله **عَزَّوَجَلَّ** وهو التخليق، فإذا لم يتكون بتخليقه شيء، كان فعله عجزاً ونقصاً لعدم حدوث المخلوق به، وهذا أمرٌ بين ظاهر.

ويقال له: هل عَظُم شأن قوله تعالى للشيء: (كن) إذا أراد؛ إلا لتكون الشيء بقولها؟! فلو لم يكن بقولها شيء، لكان قولها من العجز والنقص، لعدم حدوث المخلوق بقولها، فهل في هذا احتياج للمخلوق حتى يكون قول: (كن) كمالاً لله؟! سبحان من لا يعجزه شيء، الخالق لكل شيء.



رفع ما قد يشكل على بعض الناس

بقي حديث قد يشكل ظاهره على من لم يتدبره ويجمع طرقه واختلاف ألفاظه، وهو ما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» ^(١).

(١) رواه أحمد في المسند (٣١٧/٥)، والبخاري في تاريخه (٩٢/٢/٣)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٥٠/١) (ح ١٠٧)، والبزار في مسنده (٥٠/٢) مخطوط، والفريابي في القدر (ح ٧٢ - ٧٣)، وابن جرير في التفسير (١٧/٢٩)، وفي تاريخه (٣٢/١)، والدولابي في الكنى (ص ١٠٣)، والآجري في الشريعة (٧٦٦/٢) (ح ٣٤٦)، من طرق عن معاوية بن صالح، عن أيوب بن زياد أبي زيد الحمصي، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه الوليد، عن أبيه عبادة به. قال علي بن المديني عن هذا الإسناد: (إسناد حسن). ذكره ابن حجر في النكت على الأطراف (٢٦١/٤). ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٧٩) (ح ٥٧٧) ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٩/١) (ح ١٠٥)، والترمذي في جامعه (٤٥٧/٤ - ٤٥٨) (ح ٢١٥٥) وقال: حديث غريب من هذا الوجه، وفي (٤٢٤/٥) (ح ٣٣١٩) وقال: حديث حسن غريب، وفي تحفة الأشراف وكذلك تحفة الأحوذى قال: حسن صحيح غريب، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧٩/٧) من تفسير ابن كثير، واللالكائي في شرح الاعتقاد (٢١٨/٢) (ح ٣٥٧).

ورواه ابن جرير في تفسيره (١٦/٢٩) وفي تاريخه (٣٢/١ - ٣٣) من طريق عباد بن العوام. ورواه علي بن الجعد في مسنده (ح ٣٤٤٤) ومن طريقه أخرجه البخاري

في تاريخه (٩٢/٢/٣)، واللالكائي في شرح الاعتقاد (٦١٥ / ٤) (ح ١٠٩٧)، ثلاثتهم عن عبد الواحد بن سليم، عن عطاء بن أبي رباح، عن الوليد بن عباد بن الصامت، عن أبيه عبادة به، وعبد الواحد بن سليم، قال أحمد: حديثه منكر، أحاديثه موضوعه. وقال البخاري: فيه نظر.

وقد تابع عبد الواحد، عبد الله بن السائب عند ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٨/١) - (٤٩)، وفي الأوائل (ص ٢٦) (ح ٢)، والفريابي في القدر (ح ٤٢٥)، ولكن في سنده بقية بن الوليد وهو يدلّس التسوية وقد عنعن. ورواه ابن وهب في القدر (ص ١٢١ - ١٢٢) (ح ٢٧)، وأحمد في المسند (٣١٧/٥) عن موسى بن داود، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٨/١) (ح ١٠٣)، وفي الأوائل (ص ٢٥) (ح ١) من طريق مروان بن محمد، ثلاثتهم عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب، قال ابن وهب: عن عبادة به. وقال موسى ومروان عن الوليد بن عبادة: عن عبادة به. وفيه: ابن لهيعة. ورواه ابن وهب في القدر (ص ١٢١) (ح ٢٦) من طريق الأعمش قال: قال عبادة بن الصامت به. وهذا منقطع ولعل الواسطة بين الأعمش وعبادة: ابنه الوليد. والله أعلم.

ورواه أبو داود في سننه (٧٦/٥) (ح ٤٧٠٠)، ثم البيهقي في الاعتقاد (ص ٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٢٤٨/٥) من طريق يحيى بن حسان عن الوليد بن رباح - كذا قال وهو خطأ، والصواب: رباح بن الوليد - عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفص حبّيش بن شريح الحبشي الشامي، عن عبادة به.

ورواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٨/١) (ح ١٠٢) من طريق مروان بن محمد، عن رباح بن الوليد بن يزيد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي عبد العزيز الأردني عن عبادة به.

ورواه ابن المُبارك، عَنْ رَبَاحِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمُ، فَأَمَرَهُ فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ» ^(١).

وأبو عبد العزيز هذا لعله هو حبش بن شريح، فإذا كان هو، فهي الطريق المذكورة قبل، وإسناده لا بأس به، ورواه الآجري في الشريعة (٥١٦/١) (ح ١٨١)، من طريق معاوية بن يحيى الصديقي، عن الزهري، عن محمد بن عبادة عن أبيه عبادة بن الصامت به، والصديقي ضعيف، والحديث له شواهد من حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة كلها ضعاف.

(١) رواه عثمان الدارمي في رده على الجهمية (ص ١٢١) (ح ٢٥٣)، وفي نقضه على المريسي (ح ٢٩٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٥٠/١) (ح ١٠٨)، وفي الأوائل (ص ٢٦) (ح ٣)، وابن الإمام أحمد في السنة (٣٩٣/٢) (ح ٨٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢١٧/٤) (ح ٢٣٢٩)، وفي معجمه (ص ٨٢ - ٨٣)، والفريابي في القدر (ح ٦٥)، وابن جرير في تفسيره (١٦/٢٩)، وفي تاريخه (٣٢/١)، وابن حبان في روضة العقلاء (ص ١٥٧)، والطبراني في الأوائل (ص ٢٢) (ح ١)، وأبو نعيم في الحلية (١٨١/٨ - ١٨٢)، والبيهقي في الكبرى (٣/٩) وفي الصفات (٢٣٧/٢) (ح ٨٠٣) من طرق عن عبد الله بن المبارك به.

وهذا الحديث رجاله كلهم ثقات. قال ابن كثير في تفسيره (٧٩/٧): (غريب من هذا الوجه، ولم يخرجوه)؛ أي: أصحاب الكتب الستة.

قلت: قد اختلف على القاسم بن أبي برة، فرواه عنه هشام الدستوائي به موقوفاً على

ابن عباس، وهذا هو المحفوظ. رواه ابن الإمام أحمد في السنة (ح ٨٧٥) عن أبيه عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام به. ورواه ابن جرير في تفسيره من طريق ابن عليّ عن هشام به. ثم قد روي من طرق عن ابن عباس موقوفًا: فقد رواه ابن جرير في تفسيره (١٥/٢٩) وفي تاريخه (٣٤/١، ٥١ - ٥٢)، والآجري في الشريعة (٧٦٩/٢) (ح ٣٤٩)، والطبراني في الكبير (٤٣٣/١١) (ح ١٢٢٢٧)، من طرق عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن ابن عباس رحمتهما موقوفًا بنحوه، وقال فيه: (... أَكْتُبُ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وفيه زيادة.

وروى وكيع في نسخته عن الأعمش (ح ٤)، والفريابي في القدر (ح ٧٧)، وابن جرير في تفسيره (١٤/٢٩)، وفي تاريخه (٣٣/١، ٥٠ - ٥١)، والآجري في الشريعة (٧٦٩/٢) (ح ٣٥٠)، وأبو الشيخ في العظمة (١٣٨٠/٤) (ح ٨٩٧)، وابن منده في التوحيد (٩٣/١ - ٩٤) (ح ١٤، ١٥)، والحاكم في مستدركه (٤٩٨/٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في الكبرى (٣/٩)، وفي الصفات (ص ٤٨١) من طرق عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس رحمتهما موقوفًا بنحوه، وقال فيه: (... فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ) وفيه زيادة.

ورواه الآجري في الشريعة (٧٦٨/٢) (ح ٣٤٨) من طريق عصمة أبي عاصم، عن عطاء بن السائب، عن مقسم، عن ابن عباس رحمتهما موقوفًا بنحوه، وفيه ألفاظ غريبة، وعصمة أبو عاصم هذا لم أعثر على من ترجم له، وروايته تدلُّ على ضعفه.

ورواه الفريابي في القدر (ح ٨٠، ٨١)، وابن جرير في تفسيره (١٧/٢٩)، وفي تاريخه

ورواه سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رحمتهما: إِنَّ نَاسًا يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ، فَقَالَ: (إِنَّهُمْ يُكَذِّبُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ عز وجل)، لَأَخَذَنَّ بِشَعْرِ أَحَدِهِمْ فَلَأَنْصُوتَهُ، إِنَّ اللَّهَ عز وجل كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، ثُمَّ خَلَقَ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الْقَلَمَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَقَالَ: اكْتُبْ، فَكَتَبَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ

(٣٥/١) من طريق شعبة عن أبي هاشم المكي، عن مجاهد، عن ابن عباس رحمتهما

موقوفًا بنحوه، والأشبه بالصواب أنه موقوف على ابن عباس رحمتهما.

ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٤٩/١) (ح ١٠٦)، والآجري في الشريعة (٧٦٠/٢) (ح ٣٤٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٨٩/١) (ح ٦٧٣) من طرق عن بقية قال: حدثنا أرطاة بن المنذر عن مجاهد أنه بلغه عن ابن عمر رحمتهما قال: قال رسول الله ﷺ، بمعنى حديث ابن عباس، وفيه زيادة، وفي سنده بقية ولم يصرح بالتحديث عن شيخ شيخه وهو يدلّس التسوية، ومجاهد لم يسمعه من ابن عمر رحمتهما، وقد رواه الدارقطني في كتاب الصفات (ص ٣٥) (ح ١٤) من طريق عتبة بن السكن الفزاري قال: حدثنا أرطاة بن المنذر قال: حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد، عن ابن عمر به، فظهر أن الوسطة هو ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

ورواه الطبراني في مسند الشاميين (٣٩٧/٢) (ح ١٥٧٢) من طريق أخرى عن ابن عمر، بمثل حديث ابن عباس، وفي سنده نصر بن محمد بن سليمان، وهو ضعيف. ويروى من حديث أبي هريرة وفيه زيادة، وإسناده ضعيف جدًا بل منكر.

السَّاعَةِ، فَإِنَّمَا يَجْرِي النَّاسُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ^(١).

(١) رواه عثمان الدارمي في رده على الجهمية (ص ٣١) (ح ٤٤)، وفي نقضه على المريسي (ح ١٠٧)، والفريابي في القدر (ح ٧٨، ٧٩)، وابن جرير في تفسيره (١٧/٢٩)، وفي تاريخه (٣٤/١)، والآجري في الشريعة (٧٧٠/٢) (ح ٣٥١) من طرق عن سفيان الثوري به.

وقد روى شعبة هذا الخبر عن أبي هاشم - كما تقدم - ولم يقل فيه ما قال سفيان، من أن الله **عَزَّوَجَلَّ** كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، وما زاده الثوري مقبول فهو زيادة ثقة بل هو أولى من رواية شعبة، فقد روى وكيع عن شعبة قال: سفيان أحفظ مني وإذا خالفني في حديث فالحديث حديثه، وقال رجل لشعبة: خالفك سفيان، فقال: دمغتني. وقال يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان. وقال أيضاً: سفيان أثبت من شعبة وأعلم بالرجال، وقال أيضاً: ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان ثم شعبة. وذكر شعبة وسفيان مرة فقال: سفيان أقل خطأ، لأنه يرجع إلى كتاب. وقال يحيى بن معين: ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان. وقال إسحاق بن هانئ: قلت لأحمد: إن اختلف سفيان وشعبة في الحديث، فالقول قول من؟ قال: سفيان أقل خطأ، وبقول سفيان آخذ، وقال أيضاً: سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة. وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر به سفيان، خالفه في أكثر من خمسين حديثاً القول فيها قول سفيان، وقال أبو حاتم الرازي: سفيان فقيه حافظ زاهد إمام، هو أحفظ من شعبة، وقال صالح جزرة: سفيان أحفظ من شعبة وأكثر حديثاً. وقال أبو زرعة الرازي: سفيان أحفظ من شعبة في الإسناد والمتن.

فدل هذا اللفظ على أن الله خلق القلم بعد خلقه عرشه، وأن الأوليّة التي ذكرت للقلم هي بالنسبة لهذا العالم المشهود من السماوات والأرض وما بينهما، ويؤيد ذلك قوله في الحديث: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» أو: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فهو يدل على أنه إنما أمره حينئذ أن يكتب مقدار هذا الخلق إلى حد؛ وهو يوم القيامة، ولم يكتب حينئذ ما يكون بعد ذلك، فدل الحديث على أن القلم أول المخلوقات من هذا الخلق الذي أمر بكتابته.

ويؤيد هذا ما جاء في حديث عمران بن حصين - الذي تقدم - فيما رواه أبو إسحاق الفزاري وأبو عبيدة بن معن، عن الأعمش، عن جامع، عن صفوان، عن عمران، فذكر الحديث، وجاء فيه: أن النبي ﷺ، قال: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ كَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» و(ثم) تفيد الترتيب مع التراخي.

وبمعنى حديث عمران جاء حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه إذ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قَدَّرَ» وفي لفظ: «فَرَعَ» وفي لفظ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»^(١).

(١) رواه ابن وهب في القدر (ص ١٠١) (ح ١٧)، وأحمد في المسند (١٦٩/٢)

ويشهد لما تقدم من أنه لا ابتداء لخالقية الله في الماضي؛ ما رواه حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدَس ^(١)، عن

(ح ٦٥٧٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (٣٠٥/١) (ح ٣٤٣)، ومسلم في صحيحه (٢٠٤٤/٤) (ح ٢٦٥٣)، والبسوي في تاريخه (٥١٣/٢ - ٥١٤)، والدارمي في نقضه على المريسي (ح ٢٩١)، وفي الرد على الجهمية (ص ١٢٢، ١٢٦) (ح ٢٥٤)، (٢٦٢)، والبزار في مسنده (١٨/٢) مخطوط، وابن الإمام أحمد في السنة (٣٨٧/٢ - ٣٨٨) (ح ٨٤٢)، والترمذي في جامعه (٤٥٨/٤) (ح ٢١٥٦)، وقال: حسن صحيح غريب. والفريابي في القدر (ح ٨٥، ٨٧)، والآجري في الشريعة (٧٦٢/٢ - ٧٦٣) (ح ٣٤١ - ٣٤٣)، وابن منده في التوحيد (٩٢/١ - ٩٣) (ح ١٢ - ١٣)، واللالكائي في شرح الاعتقاد (٥٨٠/٤) (ح ١٠٢٥، ١٠٢٦)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٣٢٧/١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٤/٢) (ح ٧٩٩)، وفي الاعتقاد (ص ٨٦)، والخطيب في تاريخه (٢٥٢/٢) (ت ٧٢١)، والبغوي في شرح السنة (١٢٣/١) (ح ٦٧)، من طرق عن حميد بن هانئ أبي هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن زيد المعافري، عن عبد الله بن عمرو ^{رحمته الله} به.

(١) ويقال: عدس. وقد رجح أنه (حدس) بالحاء الإمام أحمد كما في المسند (١١/٤) (ح ١٦٢٣٤) قال: الصواب حدس. وقال أبو داود في سؤالاته لأحمد (ص ١٧٥) (س ٤٢): سمعت أحمد يقول: (رأيت في كتاب الأشجعي عن سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، يوافق حماد بن سلمة). وقال في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٤٢٩/٣): الصواب ما قال حماد بن سلمة وأبو عوانة وسفيان، قالوا: وكيع بن حدس، وقال: هشيم يتابع شعبة، وكذا نقله ابن ماكولا في الإكمال (٤٠٠/٢)، وقال الآجري عن أبي داود قال: سمعت عيسى بن

عمه أبي رزين العقيلي رحمته الله أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا **عَزَّوَجَلَّ** قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ: «كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ» ^(١).

يونس يقول: رأيت رجلاً من ولد وكيع فسألته عنه فقال: ابن حدس، وقال ابن حبان في كتاب مشاهير علماء الأمصار (ص ١٢٤) (ت ٩٧٣) / أما شعبة وهشيم فقالا: وكيع بن عدس، وقال حماد بن سلمة وأبو عوانة: وكيع بن حدس، والصواب بالحاء. وقال في الثقات (٤٩٦/٥): أرجو أن يكون الصواب: حدس بالحاء، سمعت عبدان والجواليقي يقول: الصواب؛ حدس، وإنما قال شعبة: عدس، فتابعه الناس، وقال في صحيحه (٤٨٢/١) (ح ٢٤٧): شعبة وأهم في قوله عدس، إنما هو حدس كما قاله حماد بن سلمة وأولئك.

ورجح الترمذي في جامعه (٢٨٨/٥) أن الصواب: عدس، وكذا قال موسى بن هارون كما روى النقاش عنه، ونقله ابن ماكولا في الإكمال (٤٠٠/٢).

والصواب عندي: هو القول الأول وهو: وكيع بن حدس بالحاء، فإن شعبة كثيراً ما يخطئ في الأسماء، وخالفه سفيان؛ فالقول قوله كما تقدم، فكيف إذا تابعه حماد بن سلمة وأبو عوانة؟ وأما متابعة هشيم لشعبة فكما قال الإمام أحمد إن هشيمًا يقلد شعبة، والله أعلم.

(١) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ١٤٧) (ح ١٠٩٣)، وأحمد في مسنده (١١/٤ - ١٢) (ح ١٦٢٣٣، ١٦٢٤٥)، وابن ماجه في سننه (المقدمة) (٦٤/١) (ح ١٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٧١/١ - ٢٧٢) (ح ٦١٢)، وابن الإمام أحمد في السنة (٢٤٥/١) (ح ٤٥٠)، والترمذي في جامعه (٢٨٨/٥) (ح ٣١٠٩)، وقال: حديث حسن، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ص ٥٤) (ح ٧)، وابن

وقوله: «فِي عَمَاءٍ»: «فِي» بمعنى: (على)، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]؛ أي: على ظلل.
و«الْعَمَاءُ»: هو السحاب الأبيض^(١)، وقيل: هو سحاب شبه

جرير في تفسيره (٤/١٢)، وفي تاريخه (٣٧/١ - ٣٨)، والطبراني في الكبير (٢٠٧/١٩) (ح ٤٦٨)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٨/١٤) (٦١٤١)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٦٣/١ - ٣٦٦) (ح ٨٣، ٨٤)، وابن عبد البر في التمهيد (١٣٧/٧)، وابن أبي زمنين في أصول أهل السنة، مخطوط (ص ٧) باب في الإيمان بالعرش، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٥/٢ - ٣٠٣) (ح ٨٠١، ٨٦٤)، والذهبي في العلو (ص ١٩) وحسن إسناده. والحديث رجاله ثقات، إلا ما يقال في وكيع بن حذس من جهالة وقد وثقه ابن حبان، بل قال عنه: إنه من الأثبات، كما في مشاهير علماء الأمصار، ووكيع من التابعين وقد روى عنه ثقة، ولم يرو ما ينكر، بل أحاديثه مشهورة ولم يقدر فيها، ووثق الأئمة كثيراً ممن يشبه حال وكيع، وقد حسن حديثه الترمذي، وصححه ابن جرير في تاريخه (٤٠/١) وابن حبان في صحيحه، وقال الحاكم عن حديث بهذا الإسناد: (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، وحسن سنده ابن حجر، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: (هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيها). وقد ذكر فيها هذا الحديث. الصفات للدارقطني (ح ٥٧).

(١) قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش (ص ٥٤) (ح ٨): (حدثنا عبد الله بن مروان بن معاوية قال: سمعت الأصمعي يقول وذكر هذا الحديث

الدخان يركب رؤوس الجبال^(١)، وقيل: السحاب الكثيف المطبق^(٢).

فقال: العماء الممدود في كلام العرب السحاب الأبيض، والعمى المقصور ففي البصر وليس هو من معنى هذا).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٨/٢): (قوله/ «فِي عَمَاءٍ»: في كلام العرب: السحاب الأبيض - ثم نقل قول الأصمعي والشواهد من كلام العرب إلى أن قال: - وإنما تأولنا هذا الحديث على كلام العرب المعقول عنهم، ولا ندري كيف كان ذلك العماء وما مبلغه، والله أعلم، وأما العمى في البصر فإنه مقصور وليس هو من معنى هذا الحديث في شيء). وقال الأزهري في تهذيب اللغة (٢٤٦/٣): (القول عندي ما قاله أبو عبيد أنه العماء، ممدود، وهو السحاب).

(١) قال الجوهري في الصحاح (٢٤٣٩/٦): (والعماء ممدود: السحاب. قال أبو زيد: هو شبه الدخان يركب رؤوس الجبال).

(٢) قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين: (العماء: السحاب الكثيف المطبق، فيما ذكر الخليل) انظر: مخطوط أصول أهل السنة لابن زمنين (ص ٧) وانظر الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٥/٥).

وقال الأزهري: (قال الليث: العماية والعماء: السحابة الكثيفة المطبقة). وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (١٣٥/٤): (العماء: السحاب الكثيف المطبق، والقطعة منه عماء).

وقال ثعلب: (هو عمى مقصور، أي: في عمى عن خلقه). التمهيد لابن عبد البر (١٣٨/٧).

وقال الخطابي في إصلاح غلط المحدثين (ص ٤٦) (ح ٦١): (يرويه بعض المحدثين

فَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَمَاءَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ قَبْلَ الْعَرْشِ وَالْمَاءِ، لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ» فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانَ قَبْلَ هَذَا الْعَمَاءِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَإِنَّمَا نَنْتَهِي إِلَى مَا عَلَّمَنَا سُبْحَانَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ يَعْنِي: إِلَّا بِمَا بَيَّنَّ عَزَّجَلَّ.

فَمَا خَلَقَهُ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا سَيَخْلُقُهُ بَعْدَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَدَخُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، وَهَذَا مِمَّا لَا سَبِيلَ لِلْعِبَادِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ تَفْصِيلًا، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَامَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١). فَقَوْلُهُ: (بَدْءِ الْخَلْقِ)

فِي عَمَى (مَقْصُور) عَلَى وَزْنٍ: عَصًا وَقَفًا. يُرِيدُ أَنَّهُ كَانَ فِي عَمَى عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ، وَلَيْسَ هَذَا شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي عَمَاءٍ (مَمْدُودٌ)، هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ. قَالَ: وَالْعَمَاءُ: السَّحَابُ. قَالَ غَيْرُهُ: الرَّقِيقُ مِنَ السَّحَابِ).

قلت: وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ قَوْلَ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (الْعَمَاءُ أَيُّ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ) إِنَّمَا الْمُرَادُ لَيْسَ مَعَ هَذَا الْعَمَاءِ الَّذِي فَسَرَهُ الْعُلَمَاءُ بِالسَّحَابِ؛ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لِقَوْلِهِ: «مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ» وَهَذَا نَفْيُ لَوْجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ هَذَا الْعَمَاءِ مَخْلُوقٍ.

(١) الْفَتْحُ (٢٨٦/٦) (ح ٣١٩٢).

مثل قوله في حديث عبد الله بن عمرو المتقدم: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» فإن الخلائق هنا المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش والماء، ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو التقدير لخلق هذا العالم، كما في حديث القلم إذ أمره الله أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، ولم يؤمر بكتابة ما بعده، بل جاء في حديث مجاهد عن ابن عباس التصريح بأن القلم خُلِقَ بعد العرش - كما تقدم في الروايات -، وقوله في حديث عمران: «وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ» يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه منذ خلق القلم إلى قيام الساعة، كما في الأحاديث المتقدمة، فإن لفظ: «كُلِّ شَيْءٍ» يعم في كل موضع بحسب ما سيقى له، كما في قوله: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ وقوله: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأمثال ذلك، وليس هذا بمعنى قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأمثال ذلك. فسبحان من خلق فسوى وقدر فهدى.

فائدة

وهي أن من عرف ذلك، عرف عِظَمَ التسبيح الذي أخبر به رسول الله ﷺ أم المؤمنين جويرية رضي الله عنها، لما خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة في مصلاها، فَقَالَ: «مَا زِلْتُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فَارَقْتُكِ عَلَيْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ» ^(١).

(١) رواه الحميدي في مسنده (٢٣٢/١) (ح ٤٩٦)، وأحمد في المسند (٢٥٨/١، ٣٥٣) (ح ٢٣٣٤، ٣٣٠٨)، (٣٢٤/٦ - ٣٢٥، ٤٢٩ - ٤٣٠) (ح ٢٦٨٠١، ٢٧٤٦١)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٢٩/٢) (ح ٦٤٧)، ومسلم في صحيحه (٢٠٩٠/٤) (ح ٢٧٢٦)، وأبو داود في سننه (١٧١/٢) (ح ١٥٠٣)، وابن ماجه في سننه (١٢٥١/٢) (ح ١٢٥٢ - ٣٨٠٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٣٧/٥ - ٤٣٨) (ح ٣١٠٨ - ٣١٠٦)، والترمذي في جامعه (٥٥٦/٥) (ح ٣٥٥٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي في المجتبى (٨٦/٢٣ - ٨٧) (ح ١٣٥١)، وفي الكبرى (٤٠٢/١) (ح ١٢٧٥)، (٤٨/٦ - ٥٠) (ح ٩٩٨٩ - ٩٩٩٣)، وأبو يعلى في مسنده (٤٩١/١٢) (ح ٧٠٦٨)، وابن خزيمة في التوحيد (١٧/١) (ح ٥)، وابن حبان في صحيحه (١١٠/٣، ١١٣ - ١١٤) (ح ٨٢٨، ٨٣٢)، والطبراني في الكبير (٦١/٢٤ - ٦٣) (ح ١٦٠٣ - ١٦٣)، وفي الدعاء (١٥٨٦/٣ - ١٥٨٧) (ح ١٧٤١، ١٧٤٢)، وابن منده

فإن ما يقوم بقلب الذاكر حين يقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ» من معرفته وتنزيهه وتعظيمه لله بهذا القدر المذكور من العدد، أعظم مما يقوم بقلب القائل: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» وهذا يسمى الذكر المضاعف، وهو أعظم ثناء من الذكر المفرد المجرد، وهذا إنما يظهر في معرفة هذا الذكر وفهمه، فإن الذاكر لله بهذا الذكر يخبر أن ما يستحقه الرب من التسبيح وهو تنزيه الله وتعظيمه والثناء عليه، هو تسبيح يبلغ هذا العدد العظيم، الذي لا يبلغه العادون، ولا يحصيه المحصون، ولو كان في العدد ما يزيد عليه لذكره، فإنه ليس لخالقية الله ابتداء، فالله يخلق في الأزل، والأزل ليس شيئاً محدوداً، وكذلك لا أحد يحصي الحاضر من خلقه، وتجدد المخلوقات لا ينتهي عدداً.

وأما قوله: «رِضًا نَفْسِهِ» فإن المراد: تسبيحاً هو في العظمة والجلال مساوٍ لرضا نفسه سبحانه، ولا ريب أن رضا نفس الرب أمر لا نهاية له في العظمة والوصف، وفيه إثبات نفسه وإثبات رضاه

في التوحيد (٣/ ٢٧ - ٢٨، ١٣٧ - ١٣٩) (ح ٣٧٨، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧)، وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (ص ٥٢ - ٥٣) (ح ١٠)، والبعوي في شرح السنة (٤٥/٥) (ح ١٢٧٦)، وابن أبي حاتم في علله (٢٠٧/٢) (ح ٢١١١).

وأن رضاه ليس هو مجرد إرادته، فإنه قد قال: «عَدَدَ خَلْقِهِ» فالمخلوق هو ما أراده وشاءه سبحانه، فإنه ما شاء الله كان، وهذا يقتضي أن رضا نفسه أعظم من ذلك. وأما قوله: «زِنَةَ عَرْشِهِ» فهذا في معرض التعظيم لوزن العرش وأنه أعظم المخلوقات وزناً وثقلاً، فالمراد: تسبيحاً هو في العظم والثقل وكبر المقدار مساوٍ لزنة العرش الذي هو أثقل المخلوقات على الإطلاق، فلم يحمله حملة العرش بقوتهم وبشدة أسرهم، ولكن بقوة الله وتأييده. وأما قوله: «مِدَادَ كَلِمَاتِهِ» فهذا يعمُّ الأقسام الثلاث ويشملها، فمداد كلماته سبحانه لا نهاية لعدده ولا لصفته وعظمته ولا لثقله وقدره^(١).

ويستفاد من ذلك أنه جمع بين رضا نفسه ومداد كلماته، فأثبت كلامه ورضاه الذي يتضمن محبته ومشيئته، وهاتان الصفتان هما اللتان أنكرهما الجعد بن درهم أول الجهمية، لما زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما تقول الجهمية علواً كبيراً، فُسُبِحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ.

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ.



(١) من المنار المنيف لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.